

بموجب اتفاقية مع «طرق دبي»

# «إينوك» تجري الفحص الفني لعبرات الخور

بي - فادية هاني:

وقعت مؤسسة النقل البحري في هيئة الطرق والمواصلات بدبي أمس، اتفاقية مع شركة بترول الإمارات الوطنية «إينوك»، تقوم بموجبها الأخيرة بإجراء الفحص الفني للعبرات العاملة بين ضفتي الخور، والتي تشرف عليها الهيئة ويبلغ عددها 149 عبرة.

وقال المهندس عيسى الدوسري المدير التنفيذي لمؤسسة النقل البحري بالهيئة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس إن الفحص سيكون وفقاً للشروط العالمية للحدود القصوى لعوادم المحركات، وإن «إينوك» ستفحص حركات وهياكل العبوات مرة واحدة سنوياً عند تجديد ترخيص تشغيل العبوة، يقوم بها مالك العبوة على حسابهم الخاص بواقع 200 درهم للفحص.

وأضاف أن الفحص سيقاس مدى صلاحية العبوة للسير بأمان، حيث ستولى الهيئة عملية الإشراف للتأكد من التزام الشركة بمعايير قياس الملوثات والدخان من محرك العبوة، إلى جانب اعتماد بخود الفحص الفني لمحركات وهياكل العبوة، وسيعمل موظفو النقل البحري بالتفتيش الدوري والمفاجئ من خلال إجراء الفحص الفني.

وأوضح أن الشركة ستلتزم بتوفير أجهزة حديثة للفحص الفني أعدت خصيصاً لفحص نوعية المركبات البحرية تضم أجهزة لقياس الملوثات قابلة لقياس الجزيئات العالقة، وأكسيد النيتروجين الناتج عن عادم المحرك، وغاز أكسيد الكبريت والهيدروكربون، وستستقبل «إينوك» العبوات يوم الاثنين من كل أسبوع من التاسعة صباحاً إلى 11 ظهراً، وفي حال تصادف يوم الاثنين إجازة تحول الخدمة

خلال المؤتمر الصحفي

لليوم التالي.

من جانبه أشار إياس بن هندي مدير (تسجيل) في «إينوك»، إلى أن سلامة الركاب ومستخدمي العبوات تشكل أولوية كبيرة للمؤسستين إضافة إلى المالك، مؤكداً أهمية الفحص الفني لضمان سلامة الركاب، حيث سيتم التركيز على إجراءات السلامة وأجهزة الاطفاء، وضرورة توفير خمسة أطواق للنجاة بحد أدنى في كل عبوة، مع التركيز على قياس نسبة التلوث الناتج عن عوادم المحركات التي تجوب الخور يومياً. وأوضح أن الخدمة ستكون سريعة وأمنة يحصل بعدها مالك العبوة على ملكية تثبت نجاح العبوة في التسجيل لمدة سنة، مؤكداً أنه في حال وجود أي خلل أو عطل فيها سيتم إخطار المالك وإعطائه فرصة ثلاثين يوماً من أجل تعديله أو إصلاحه، وفي حال عدم التزامه سيتم إخطار الهيئة

لاتخاذ إجراءاتها اللازمة بهذا الصدد.

وقال أحمد محمد الحمادي نائب مدير إدارة النقل البحري الداخلي في الهيئة: إن الدراسات التي أجريت في بعض مدن غرب أوروبا وأمريكا الشمالية التي تستخدم وسائل النقل البحري بشكل مكثف، أثبتت أن الجزيئات العالقة وأكسيد النيتروجين الناتجة عن عوادم القوارب البحرية تزيد بمعدلات كبيرة عن تلك الناتجة عن نظيراتها من وسائل النقل البري لكل كيلومتر من الرحلات للشخص الواحد، مؤكداً أن الزيادة المتوقعة في عدد العبوات والقوارب في الفترة المقبلة تستدعي القيام بدراسات تفصيلية للتقليل من معدلات التلوث الناتجة عن تشغيل محرك العبوات، وتحديد معايير الحدود القصوى المسموح بها وغيرها من الإجراءات الوقائية.